اثر المتغيرات الاقتصادية والسياسية في مستقبل أقليم كردستان

م.د.عماد خلف جري
الكلية التقنية الادارية

م.م. مصطفى عبدالله محمد
الكلية التقنية الادارية

The impact of economic and political variables in the future of the Kurdistan region

Emad Khalaf Grry
Management Technical College of Basra

Mustafa Abdullah Mohammed

اثر المتغيرات الاقتصادية والسياسية في مستقبل أقليم كردستان

م.د.عماد خلف جري

م.م. مصطفى عبدالله محمد

الملخص :

ان تاريخ العلاقة بين الأقليم والمركز في إطار النظام السياسي شهد تحولات كثيرة أخرها الاستفتاء وموقف الحكومة الاتحادية والموقف الدولي والأقليمي قد جعل من شكل العلاقة بين الأقليم والمركز مفتوحة أمام الكثير من الخيارات والاحتمالات للمستقبل الاقتصادي والسياسي لأقليم كردستان .

وقد توصل البحث الى ان الاستفتاء قد فتح الباب أمام تدخلات أقليمية ودولية ومتغيرات جيوسياسية واقتصادية ,كما توصل البحث الى العديد من الخيارات حول مستقبل أقليم كردستان منها خيار الانفصال واقامة دولة كردية وخيار الاندماج والتفكك ,وقد عد خيار الأقليم الفدرالي وفق الاوضاع السياسية المحلية والأقليمية والدولية فضلا عن الاوضاع الاقتصادية من اكثر الخيارات المطروحة على الساحة العراقية .

المصطلحات الرئيسة للبحث :

أقليم كردستان , الحكومة الاتحادية , الاستفتاء , الانفصال .

Abstract

The history of the relationship between the region and the center within the framework of the political system has undergone many transformations last referendum and the position of the federal government and the international and regional position has made the form of the relationship between the region and the center is open to many options and prospects for the future economic and political for the Kurdistan region.

The research found that the referendum opened the door to regional and international interventions and geopolitical and economic variables. The research also found many options on the future of Kurdistan, including the option of separation, the establishment of a Kurdish state and the option of integration and disintegration. On the economic situation of the most options on the Iraqi arena.

Keywords :

Kurdistan Region , Federal Government , The referendum , Separation .

المقدمة

شهدت العقود الاخيرة من تاريخ أقليم كردستان العراق العديد من التغيرات السياسية والاقتصادية , بحيث اخذت المسالة الكردية تطرح نفسها على مسرح الاحداث كقوة مؤثرة في الدولة العراقية وتعمل على اثبات وجودها الفاعل خاصة في العقدين الأخيرين , من خلال زيادة فاعليتها السياسية والاقتصادية اتجاه الدول الأقليمية والدول الكبرى مثل دول الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الامريكية . حتى إصبحت تتحرك إقتصادياً وسياسياً وعسكرياً بمعزل عن السلطة المركزية بسبب الدعم الأقليمي والدولي الذي حصل عليه الأقليم قبل استفتاء عام 2017 وانشغال حكومة المركز بالمشكلات السياسية الداخلية وبناء النظام السياسي العراقي.

إن العلاقة بين المركز والأقليم في إطار النظام السياسي الفدرالي قد حدد طبيعة عمل الأقليم وعلاقتهُ بالمركز , الا ان نزوح الكرد نحو بناء دولة مستقلة جعل منهم ينتقلون من حالة الوفاق والاتفاق في ظل العملية السياسية بعد عام 2003 الى حالة فراق وعدم انسجام وارباك في مشهد العلاقة بين الأقليم والمركز ,سعيا من الكرد نحو التمكين الاقتصادي والسياسي والعسكري حتى أصبحوا بعد دخول داعش الى العراق دولة كاملة في كل جوانبها ولم يتبقَ منها سوى إعلان الأستقلال عبر الاستفتاء الذي تم .

وكان الاستفتاء وموقف الحكومة الاتحادية والموقف الأقليمي والدولي المعارض نقطة تحول في شكل المشكلة بين الأقليم والمركز , مما ادى الى كثرة التحليلات والتخمينات والتصورات بين شكل العلاقة بين الأقليم والمركز . ومن خلال معطيات البحث فان مستقبل أقليم كردستان مفتوحاً على الكثير من الاحتمالات والخيارات, وعلى هذا النحو تشكلت جملة من التصورات والمعطيات والثوابت من خلال دراسة المتغير الاقتصادي والمتغير السياسي والذي يتأثر به أقليم كردستان فضلاً عن متغيرات فرعية مساعدة ساعدت الباحثين في الوصول الى السيناريوهات المحتملة لمستقبل أقليم كردستان .

أهمية البحث : تبرز أهمية البحث من الأهمية الجيوستراتيجية التي يحظى بها أقليم كردستان العراق فضلاً عن كونه جزءاً لا يتجزأ من العراق من الناحية الدستورية والقانونية ,الإ ان تفاقم المشكلة بين الحكومة الاتحادية وأقليم كردستان ونزوع الكرد نحو بناء دولة مستقلة عن العراق عبر الاستفتاء على الاستقلال ,وما تلاه من الغاء الاستفتاء وتأزم العلاقة بين الأقليم والمركز والموقف الأقليمي الرافض والمؤيد وبالتالي أصبح مستقبل أقليم كردستان مفتوحاً على الكثير من الخيارات والتوقعات.

مشكلة البحث : تشكلت مشكلة الدراسة من خلال الاهتمام المحلي والأقليمي والدولي وتداخل هذه المؤثرات جعلت من أقليم كردستان العراق منطقة تدخل أقليمي ودولي واسعة في الجوانب السياسية والاقتصادية ,فضلا عن تفاقم المشكلة بعد اجراء الاستفتاء على الاستقلال ويمكن إجمال مشكلة البحث من خلال التساؤلات التالية :

1- ماهي معطيات المتغير السياسي , وكيف تؤثر في مستقبل أقليم كردستان ؟

2- ماهي معطيات المتغير الاقتصادي , وكيف تؤثر في مستقبل أقليم كردستان ؟

3- ماهي السيناريوهات المحتملة لمستقبل أقليم كردستان ؟

هدف البحث : يهدف البحث إلى :

1- تسليط الضوء على القضية العراقية الكردية حول الأقليم بدءاً من نشوء الدولة العراقية ولغاية الوقت الحاضر

2-تسليط الضوء على المقومات الاقتصادية التي يتمتع بها .

3- على وفق المعطيات البحثية سوف نسلط الضوء على مستقبل أقليم كردستان على وفق ثلاثة سيناريوهات محتملة

فرضية البحث : ينطلق البحث من الفرضية التي مفادها :

ان المعرفة والدراسات المستفيضة لمسالة كردستان قادت الباحثين الى التأكيد على مقولة بحثية مفادها (هناك ارتباط كبير بين المتغيرات الاقتصادية والسياسية ومسألة استقلال أقليم كردستان عن العراق . كون هذه المتغيرات كانت الدافع امام اعلان الاستفتاء للاستقلال عن المركز وعلى مستقبل أقليم كردستان العراق) .

حدود البحث :

المكانيـــة : تتمثـل حـدود البحـث المكانيـة بـأقليم كردسـتان العـراق الـذي يقـع جغرافيـاً شـمال العـراق تحـده أيران من الشرق وتركيا من الشمال وسوريا من الغرب .

الزمانيـــة : تتمثـل حـدود البحـث الزمانيـة بالامتـداد التـاريخي مـن 1920 ولغايـة الوقـت الحاضـر كـون القضية الكردية تمثل المفصل الرئيس في المشهد السياسي منذ نشوء الدولة العراقية ولغاية الوقت الحاضر .

منهجية البحث : لإظهار أهمية البحث تم اعتماد المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي .

هيكليـة البحـث : لأجـل اختبـار فرضـية البحـث فقد قسم البحـث إلـى ثلاثـة مباحـث فضـلاً عـن الاسـتنتاجات والتوصيات وعلى النحو التالي :

تناول البحث الأول المتغيرات السياسية , فيما تناول المبحث الثاني المتغيرات الاقتصادية , فيما وتناول المبحث الثالث مستقبل أقليم كردستان

المبحث الاول

المتغيرات السياسية

تعد القضية الكردية من القضايا الساخنة التي تتمحور حولها العديد من المشكلات , واجهتها الحكومات العراقية المتعاقبة والتي تعاملت مع هذه المشكلة من منظور أمني وعسكري ودستوري . ولذلك تعد القضية الكردية المفصل الرئيس في المشهد السياسي العراقي منذ نشوء الدولة العراقية والى الوقت الحاضر , هذا الإمتداد التاريخي الطويل فضلاً عن التأهيل الفكري والثقافي في ادراكات المجتمع الكردي والتدخل الدولي والأقليمي في حيثيات هذه المشكلة جعل منها محوراً أساسياً في سياسة الحكومات العراقية وبشكل مؤثر وملموس . ولتوضيح هذه المشكلة سوف نقسم المبحث الى محورين :

أولاً : المحور الداخلي (المحلي) :

ان العلاقة بين الحكومة المركزية وحكومة أقليم كردستان في إطار النظام السياسي العراقي تنطلق من شقين أحدهما دستوري والآخر سياسي , حيث ان جميع التعاملات والعلاقات بين المركز والأقليم جرت على وفق هذا السياق .

1- نبذة تاريخية عن النزاع العراقي الكردي :

للوصول الى الاحتمالات التي تشكل مستقبل أقليم كردستان العراق لابد من تأصيل تاريخي للمعطيات التي تحكم هذه العلاقة , فضلاً عن المعطيات الراهنة التي ادت دوراً في تشكيل هذه العلاقة .

يعيش الكرد وبعض الأقليات في الشمال الشرقي من العراق في المنطقة التي يطلق عليها كردستان العراق , وهي البقعة التي يستوطنها الأكراد كمجموعة بشرية متجانسة وكردستان بصورة عامة هي البلاد التي تمتد ما بين

العراق وتركيا وأيران وسوريا مع بعض الأمتدادات في روسيا وأرمينيا ومناطق أخرى أقل أهمية(the Repulic of kurdistan ,1999:102) .وان ما يميز كردستان العراق وجود وحدة جغرافية ذات تضاريس جبلية تمتد حوالي 80 الف كيلو متر ,الى جانب لغة وتاريخ مشترك وعوامل ثقافية وقومية مكملة للشخصية الكردية المختلفة عن الأغلبية العربية في العراق .

ان المفصل الرئيس في تكوين وبلورة الطموحات الكردية كان عام 1920 عندما تم الاتفاق على معاهدة "سيفر" والتي تضمنت بعض فقراتها على حق الاكراد في انشاء دولة كردية في تركيا , الا ان صراع المصالح بين الدول الكبرى ورغبة بريطانيا في وضع العراق بأكمله تحت الانتداب , فضلاً عن الرفض التركي لهذه المعاهدة (ابوبكر , 1998 : 97) .

والمفصل الثاني كان في معاهدة "الوزان" عام 1932 والتي قسمت كردستان بين تركيا وأيران والعراق وسوريا واذربيجان (الدرة – القومية الكردية 1966 : 19–20) . الامر الذي كان سبباً في تنامي الشعور بالظلم فضلاً عن تنامي الشعور القومي بعد الحرب العالمية الاولى وظهور الدولة القومية في الشرق الاوسط , كل ذلك كان سبباً في إعلان التمرد على السلطة المركزية والمطالبة بحكم ذاتي او الاستقلال كأقليم تحت الوصاية البريطانية الا ان بريطانيا رفضت ذلك بسبب تشابك المصالح بالمنطقة وظهور النفط في شمال العراق وتأكيدها الوحدة الجغرافية للعراق , ومقاومة الحركات الانفصالية , ومنذ ذلك التاريخ بدأ الصراع مع حكومة المركز فكانت محاولة محمود الحفيد الانفصالية عام 1919 واعلان مملكة كردستان التي جمعت بقوة في عام 1922 (جواد ,1990 : 179) .

وتوالت المحاولات فكانت محاولة احمد برزاني الذي عارض وبعنف الحكم المركزي في العراق الانتدابي عام 1920 , فشل في النهاية بعد التدخل البريطاني ومحاولة الانفصال الثانية بزعامة مصطفى برزاني 1943 وقمعت هذه المحاولات من السلطة المركزية ونفي قائدها الى أيران ليشارك هناك بمحاولة قيام جمهورية مها اباد وبدعم من الاتحاد السوفيتي (the Repadlic of Kurdistan , 1997 , 1–9) . والتي تعد أول كيان رسمي تأسس في شمال أيران في مدينة مها اباد كجمهورية كردية تاسست عام 1946 واستمرت أحد عشر شهراً وكانت بزعامة القاضي محمد ومصطفى البرزاني وبدعم من الاتحاد السوفيتي بعد توغل الاتحاد السوفيتي الى شمال أيران وعزل الشاه وتنصيب ابنه محمد رضا بهلوي , الا ان الولايات المتحدة حالت دون استمرار ذلك فقدمت دعماً عسكرياً للشاه الجديد واستطاعت إسقاط جمهورية مها اباد واعدام القاضي محمد وهروب مصطفى برزاني الى العراق (the Repadlic of Kurdistan , 1997 : 5). وبدأ بحركة عصيان استمرت الى الوقت الحاضر عن طريق ابنائه والحزب الديمقراطي الكردستاني , فكانت البداية مع حركة الشيخ محمود الحفيد 1911–1924 ومن ثم حركة عائلة البرزاني 1931–1945 (البرزاني , 2002 :7) .

(1) قيام النظام الجمهوري في العراق 1958 .

اثر قيام ثورة عام 1958 عاد مصطفى البرزاني وحزبه الى العمل العلني بعد ان حصل الكرد على العفو العام والتأكيد لأول مرة في الدستور العراقي المؤقت لعام 1958 على شراكة الاكراد والعرب في الوطن العراقي على وفق المادة 3 من الدستور ذاته , على الرغم من ذلك طالبت الحركة الكردية بالحكم الذاتي لحل جميع المشاكلات . ورفضت الحكومة ذلك وبدأ التمرد الكردي من جديد في عام 1961 على اثر اعلان قانون الاصلاح الزراعي الذي الغى الاقطاع .وعلى اثر ذلك تم حل الحزب الديمقراطي الكردستاني واعتقال عدد من

قادته واستخدام القوة لضرب الحركة الكردية (حربي واخرون , 1968 :2) . دون التمكن من القضاء عليه بفعل الدعم الأقليمي والدولي من قبل أيران وتركيا وبرطانيا واسرائيل .

(2) قيام النظام الجمهوري في العراق عام 1968 :

اثرقيام نظام سياسي جديد تقودة سلطة الحزب الواحد , تحسنت العلاقة مع كردستان العراق وتم صدور دستور مؤقت جديد نص "على ان الشعب يتكون من قوميتين العربية والكردية , ويكون نائب رئيس الجمهورية كردياً فضلاً عن حق استخدام اللغة الكردية الى جانب اللغة العربية في التعليم (الدستور العراقي لعام 1969) وتشريعات في المجال السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي وتوفير ميزانية لتنمية الأقاليم .

وفي أذار عام 1974 أقر قانون الحكم الذاتي , وعد ذلك تحولاً في التاريخ السياسي للكرد , الا ان تنفيذ هذا القانون كان شكلياً إثر النزاع حول كركوك وبدعم امريكي وأيراني حمل الكرد السلاح مرة أخرى . ونشطت الحركات الكردية ولكن النظام الحاكم استطاع القضاء على هذه الحركات , بعد توقف الدعم الأيراني إثر توقيع معاهدة الجزائر عام 1975.

تجدد النزاع من جديد عام 1976 وتصاعد في عام 1980 في اعقاب نشوب الحرب العراقية الأيرانية (شامي, 2000 :42-44) . والتي وجد الاكراد فرصتهم لأعلان الحكم الذاتي بناء على الأمر الواقع وبدعم من أيران وبعد نهاية الحرب مع أيران عام 1988 شن النظام حملة واسعة ضد الكرد سميت بالانفال .

(3) قيام النظام الجمهوري الفدرالي عام 2003 :

ان مقدمات قيام النظام الفدرالي بدأت منذ عام 1991 بعد ان تم أخراج القوات العراقية من الكويت وفرض عقوبات سياسية واقتصادية على العراق وتوفير الدعم الكامل لأقليم كردستان منها عدم السماح لدول الجوار من التدخل في شؤونها ومنع القوات العراقية من الدخول اليها مع منع تحليق الطائرات . في هذه الفترة عاش أقليم كردستان يحاكي في تكوينه النظام الكونفدرالي ,مما جعله غير راضٍ على النظام الفدرالي الذي منحه اياها الدستور العراقي الدائم (الوقائع العراقية – الدستور العراقي 2005 , 2005: بلا) .

مما تقدم يتضح لنا ما يأتي :

1- استمرار وتنامي الحركة القومية الاستقلالية لدى الكرد في العراق منذ تكوين الدولة العراقية وحتى الوقت الراهن

2-ان المشكلة الكردية في العراق كانت لها أصول تاريخية وكانت لها قوى خارجية دولية واقليمي تحركها لغرض الضغط على الحكومات المركزية واستنزافها , وعلى الرغم من الاعتراف بالقومية الكردية ومنحهم الحكم الذاتي ثم الفدرالية وتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية . بقيت القيادات الكردية تواصل نهجها الانفصالي عبر الاستفتاء الامر الذي قوض موقعها وجعلها تبتعد عن الجماهير الكردية وأصبحت تنظيمات مسلحة تهدد الأمن القومي العراقي .

3- الحصول على موارد مالية أكثر من استحقاقها والبالغة 17% فضلاً عن الاستثمارات الدولية وعائدات تهريب النفط والضرائب والرسوم الكمركية فضلاً عن مشاركتها في ادارة الدولة العراقية .

4- تنامي مقومات الدولة الكاملة من خلال نظام حكم وسلطة تشريعية وقضائية , وجيش خاص وغياب كامل لسلطة الدولة عبر مؤسساتها السياسية والعسكرية والادارية يقابله وجود سياسي كردي في المركز .

5- بناء علاقات تجارية ودبلوماسية خاصة بالأقليم بعيداً عن سلطة المركز

ثانياً: المحور الخارجي (الأقليمي والدولي) :

تعد القضية الكردية من القضايا التي حازت على اهتمام أقليمي ودولي كبير في سياق تنافس القوى حتى أصبحت قضية دولية أكثر منها محلية وفي هذا المحور سوف نركز على الموقف الأقليمي المتمثل بأيران وتركيا وسوريا والموقف الدولي المتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية والأتحاد الاوربي ومنظمة الامم المتحدة .

1- الموقف الأقليمي

(أ) موقف النظام السياسي التركي من القضية الكردية : يتشكل الموقف التركي على وفق ماهو مطروح من معطيات بحثية من محورين الأول الموقف بصورة عامة من القضية الكردية والثاني الموقف من القضية الكردية في العراق .

شهد العقد الاخير العديد من المشكلات السياسية في تركيا وكان من أهمها الصراع بين الاكراد والسلطة المركزية بعد تزايد عمليات حزب العمال والقاء القبض على عبدالله اوجلان زعيم الحزب.

ان سياسات الحكومات التركية المتعاقبة من حكومة كمال اتاتورك الى حكومة اردوغان الثالثة غلب عليها طابع العنف والتوجس ومحاولة دمج وصهر المجتمع الكردي ضمن المجتمع التركي وتجاهل الوجود الكردي هذه السياسة وضعها كمال اتاتورك منذ عام 1923 وسار عليها خلفه وبعد وفاته عام 1937 ضلت رؤية اتاتورك الامنية تشكل الدولة التركية الحديثة وهذا ما التزم به خلفه عصمت انينو 1938-1960 وعدنان مندرس من بعده (الطائي ,2012 :3) . وخلال السنوات من عام 1960 ولغاية 1997 والتي قام فيها الجيش بثلاثة انقلابات لغرض حماية العلمانية والمبادئ الاتوتوركية لم يشهد فيها الوضع الكردي أي تحسن سوى المشاركة (محفوض ,2012 :35) . وقد اهتمت حكومات اردوغان بتنمية المناطق الكردية واعطاء بعض الحريات الى الاكراد رغبة منه في الدخول الى الاتحاد الاوربي (فيصل , 2013 : 35) .

من خلال ما تقدم فان الحكومات التركية المتعاقبة غلب عليها طابع العنف والموقف الصارم اتجاه كل الحركات الكردية غير المندمجة مع النظام السياسي . اما موقف النظام التركي من أقليم كردستان فانه يتمحور حول الاسس التالية .

1. ان الدافع نحو عراق فدرالي يشكل تهديداً مستقبلياً لتركيا وجب التعامل معه بحذر كون كردستان تمثل المدخل الرئيس للعراق .
2. وجود حزب العمال الكردستاني في شمال العراق والذي يمثل تهديداً للأمن القومي التركي ويزعزع الأمن فيها.
3. وجود الأقلية التركمانية في كركوك .

كل ذلك جعل السياسة التركية صارمة فتدخلت عسكرياً في شمال العراق لغرض ضرب حزب العمال (pkk) .

ان السياسة التركية إتجاه أقليم كردستان بعد عام 1991 إتسمت بالواقعية , إذ انها بدأت بتفعيل الكثير من الامور التي كانت تعدها خطوطاً حمراء منها مثلاً تغليب المصالح الاقتصادية على المصالح السياسية مع عدم اغفال حقيقة أقليم كردستان وسعيه نحو الاستقلال الامر الذي غير مجرى التعاون الاقتصادي الى التهديد بالتدخل العسكري وقطع تصدير النفط واغلاق المنافذ الحكومية .

وخلاصة القول ان السياسة التركية إتجاه أقليم كردستان يتمثل في البقاء على المصالح الاقتصادية مع رفضها التام الى أي محاولة للاستغلال وقيام دولة كردية على حدودها مع الاستمرار في سياسة التتريك كاستراتيجية طويلة الامد

(ب) الموقف الأيراني من أقليم كردستان :

يعيش معظم الاكراد الأيرانيين في محافظة كردستان وكرفشاه وايلام وهمدان ولورستان وبختياري ويشكلون 7% من مجموع الشعب الأيراني . وقد مر الاكراد بأزمات ومحاولات انفصال كان أهمها ثورة سمكو 1919–1922 وتعد أول محاولة لإقامة دولة كردستان المستقلة داخل أيران وحركة جعفر سلطان 1931 وحركة حمة رشيد 1941 وإعلان جمهورية مها اباد عام 1946 وإستطاعت أيران (الشاه) من اخماد جميع هذه الحركات وهروب قادتها الى خارج أيران . ولذلك طبقت أيران سياسة الحكم بجميع الاقليات وصهرهم . ولم يختلف وضع الاكراد في أيران عن وضع أخوانهم في تركيا فقد اصر الأيرانيون على إعتبار السلالتين الفارسية والكردية من أصل واحد وهو الاصل الاري وعليه ليست هناك مبررات للفرقة والانفصال بين ابناء الشعب الواحد .

وبعد الثورة الاسلامية الأيرانية عام 1979 اندلع التمرد الكردي في إيران ضد النظام الجديد وحقق مكاسب في مها اباد واطاح بالقوات الأيرانية وبعد اندلاع الحرب العراقية الأيرانية عام 1980 تم بذل جهد كبير لقمع الحركات الكردية وتم لهم ذلك . اما عن موقف الحكومات الأيرانية من أقليم كردستان العراق فالمشهد السياسي يقر ان هناك تعاوناً بين أيران والحركات الكردية في شمال العراق مما اضطر العراق الى عقد معاهدة الجزائر التي نظمت الحدود واوقفت الدعم الأيراني للأكراد وبعد الثورة الاسلامية عاد التعاون الكردي الأيراني الى المواجهة إثر نشوب الحرب العراقية الأيرانية .

تعد أيران اللاعب الأقليمي الرئيس للعراق منذ عام 2003 ولذلك كان موقها مؤثر فكانت داعمة لكرد العراق إثر العداء المستمر بين العراق وايران , الا ان الموقف تغير بعد سقوط النظام فكانت العلاقة قد أخذت طابعاً اقتصادياً أكثر منه سياسياً وبعد إعلان الاستفتاء في كردستان هددت إيران بأغلاق المنافذ الحدودية وقدمت دعما استشارياً من اجل استفادة الأجزاء المتنازعة وكان موقعها مساند للحكومة العراقية المركزية .

اما الموقف السوري فكان غير مؤثر كون سوريا تعيش ازمة سياسية حادة على الرغم من وجود اقلية كردية في سوريا تقدر ب(9%) من السكان , فضلاً عن الحركة الكردية في سوريا اتسمت بالطابع السلمي غير المؤثر .

2–الموقف الدولي :

شكل سياق القضية الكردية منذ نشأتها وحتى الان علاقة تفاعل واستغلال متبادلة بين الاكراد والقوى الدولية وتعد الفترة من عام 1917–1975 نموذجاً للاستخدام الامثل بسبب الحرب الباردة والحروب التي جرت في المنطقة كان اخرها حرب الخليج وعليه في هذا المحور سنتناول موقف الولايات المتحدة الامريكية وموقف الاتحاد الاوربي وموقف الامم المتحدة من القضية الكردية .

(أ) موقف الولايات المتحدة الامريكية من القضية الكردية :

ان الاهتمام الامريكي بقضايا الاقليات كان محدوداً والقضية الكردية واحدة منها الا ان التقارب السوفيتي مع الكرد هو الذي برر التفاعل الامريكي مع القضية الكردية , ويبدو جلياً ان الولايات المتحدة لها مصلحة مع الجهات الفاعلة التي لا تمتلك دولة ويبرر ذلك سرية المساعدات التي قدمتها لاكراد العراق عام 1969 لحماية المنظمة من التوسع السوفيتي .

ان الدعم الرئيس لأكرد العراق وصل الى المستوى الرسمي عام 1972 وزادت هذه العلاقة مع حرب الخليج عام 1991 التي تحولت الى علاقات واسعة وعلنية ورسمية عام 1992 تقع ضمن سياسة بوش الأب لإزالة صدام اذ تحولت من سياسية تقليدية الى الاحتواء ومنها الدعم العسكري والتسليح والتدريب (جواد , 1990: 17).

استمرت الولايات المتحدة الامريكية على هذا الحال لحين أعلان الاستفتاء الذي أثر في إعلان الولايات المتحدة عن موقفها من القضية الكردية وهو حل القضية في اطار الدستور العراقي ضمن عراق موحد على رغم من انها تعول على الاحزاب الكردية لانها اكثر تنظيماً للاستفتاء ضمن عراق موحد اكثر فائدة لمواجه إيران والارهاب وروسيا (الجادري , 2014 : 70) .

وعليه كانت الفدرالية وحقوق الانسان ومحاربة الارهاب هي السبب وراء الموقف الامريكي تجاه القضية الكردية والمتمثل بالحفاظ على وحدة العراق والنظام الفدرالي ومنع الانفصال وقيام كيان الدولة الكردية وحل المشكلة على وفق للدستور ومنع التوتر والصدام العسكري في المنطقة .

(ب) موقف الاتحاد الاوربي من القضية الكردية :

ان الاتحاد الاوربي لا يؤيد الحركات الانفصالية الكردية وانما يطالب بمنع الاكراد حقوقهم الثقافية في اطار العراق الفدرالي الموحد . وفي سياق هذا الموقف فقد قدم الاتحاد الاوربي الكثير من المساعدات والتمويل والتدريب والمشاورة وقد ركز الاتحاد على ادارة القضية الكردية في الكثير من المؤتمرات العالمية منها مؤتمر السلام في الشرق الاوسط عام 1991 والمؤتمر الدولي 1993 ومؤتمر الجمعية العمومية للمنظمة الاوربية – المتوسطة عام 2000 في فرنسا ومؤتمر باريس 2001 الذي شاركت فيه الاحزاب الكردية .

وقد أكدت هذه المؤتمرات تقديم الدعم الى الاكراد مع الحفاظ على وحدة العراق الفدرالي الموحد وهذا ما اكده خافير سولانا سكرتير الاتحاد الاوربي في حرص الاتحاد على وحدة العراق وسيادته واستقلاله ويعارض أي محاوله انفصالية من جانب الاكراد ويؤيد حقوقهم المشروعة (الشامي , 2000 : 144) .

اما موقف الامم المتحدة فكانت داعمة عبر منظماتها للقضية الكردية من المواقف وتقديم المساعدات , الا ان موقفها القاطع يؤكد الدعم الكامل لعراق فدرالي موحد وحل المشاكلات على اساس القانون والدستور العراقي وهو القانون الوحيد الذي يجب ان تستند اليه الاطراف المتنازعة على حد قول (بان كوبيش) المبعوث الخاص وتسوية الخلافات بالطرائق السلمية والحوار وما يتمخض عنه يكون اساساً لاتخاذ القرارات وان الاستفتاء على استقلال أقليم كردستان غير شرعي مبيناً ان موضوع الاستفتاء العام لم يرد في الدستور العراقي .

المبحث الثاني :

المتغيرات الاقتصادية

يحظى موقع أقليم كردستان الذي تبلغ مساحته (46861) كم**2** (عدا كركوك والمناطق المتنازع عليها) وعدد سكانه (5,765) الف نسمة (وزارة التخطيط – كردستان , 2017 : 5) . بأهمية كبيرة لما يمتلكه من مقومات اقتصادية (معدنية , زراعية , صناعية , سياحية) مؤثرة في قوة الأقليم , فضلا عن موقعه الجغرافي إذ تحده أيران من الشرق وتركيا من الشمال وسوريا من الغرب وبقية مناطق العراق الى الجنوب , ويمكن توضيح هذه المقومات كالاتي :

أولاً : الموارد المعدنية :

يتمتع أقليم كردستان – العراق بموارد معدنية كثيرة ومتنوعة من الممكن استخدامها في الانشطة الاقتصادية المختلفة , إذ تحتوي الارض على (النفط والغاز , والفحم ,والكبريت, والفسفور ,والرصاص ,والخارصين ,والنحاس ,والكروم ,والنيكل ,والحديد ,والمنغنيز ,والبارايت ,والاسبست ,والقصدير ,واليورانيوم .. الخ) (وزارة الصناعة العراقية , 2010 :24) والتي من الممكن إستغلالها في العديد من الصناعات .

فضلاً عن ذلك يمتلك أقليم كردستان ثلاثة حقول نفطية هي (مخمور , طق طق ,ديمرداغ) جميعها تقع في محافظة أربيل باحتياطي قدره (963) مليون برميل عام 2010 , وقد شكل بذلك نسبة (0.76%) من الاحتياطي المؤكد للنفط الخام في العراق (السدخان ,2013 :27) . ومن أبرز هذه الحقول هو حقل (طق طق) الذي تم اكتشافه في السبعينات من القرن الماضي باحتياطي بلغ (647) مليون برميل , كما بلغ انتاجه (90) ألف برميل يومياً عام 2011 (الأمير , 2012: 34) . وقد بدأت في الآونة الاخيرة عمليات تنقيب واستكشاف عن النفط في الأقليم لوجود مكامن نفطية كبيرة فيه وترتب على هذه العمليات اكتشاف حقول نفطية جديدة أبرزها حقل (طاوكي) وبدأ الإنتاج فيه عام 2007 ويقدر إحتياطيه ب(8,549) مليون برميل , بانتاج يومي بلغ عام 2011 نحو (51) ألف برميل يوميا , فضلاً عن حقل (شيخان العملاق) الذي يقدر إحتياطيه نحو (16) مليار برميل والذي تم اكتشافه من قبل شركة نفط كيستون عام 2009 . كما ان حكومة أقليم كردستان قامت بالاتفاق مع شركات لاستخراج النفط والغاز بصيغة عقود مشاركة بالانتاج , ونقلاً عن حكومة الأقليم توجد هنالك (48) شركة تعمل في حقول الأقليم توصلت الى ما يقارب (20) حقلاً نفطياً جديداً وان الاحتياطي المقدر للحقول النفطية لأقليم كردستان قد يصل الى (45) مليار برميل ,ويمثل ما نسبته 31% من احتياطي النفط العراقي الكلي (الامير ,2013: 22) .

والى جانب الحقول النفطية فالأقليم يحتوي على العديد من حقول الغاز ابرزها حقل (قرة جوق) وحقل (ديمرداغ) وحقل (مخمور) المشترك مع محافظة صلاح الدين الذي يمتاز غازه بكونه من الغاز الحلو ,والذي أحالته حكومة أقليم كردستان الى الاستثمار الى جانب حقل (جمجمال) الغازي .

كما تم اكتشاف الغاز في رقعة (كورداماير) باحتياطي يبلغ (900) مليار قدم مكعب وقد بدأت بالانتاج , فضلا عن اكتشاف الغاز الحر في miraea-1 والذي يقع في محافظة أربيل في أقليم كردستان (عبدالرضا ومحمد , 2016 :31) .

ومن المؤمل ان تشهد تقديرات الاحتياطي النفطي والغازي المؤكدة في أقليم كردستان زيادة ولاسيما ان حكومة الأقليم احالت الرقع النفطية الموجودة في الأقليم والمناطق المتنازع عليها الى الشركات الاجنبية بعد الجدل الذي رافق صدور قانون النفط والغاز عام 2007 بين حكومة المركز الاتحادية وحكومة الأقليم والذي ادى الى خلافات حول تقاسم العائدات النفطية , كما يعد أحد العوامل الذي دفع حكومة الأقليم الى طرح الحقول النفطية الى الاستثمار الاجنبي (للشركات النفط الاجنبية) بصيغة عقود مشاركة في الانتاج .

اما بالنسبة الى الانتاج النفطي في أقليم كردستان فيبلغ نحو(650) ألف برميل يومياً من النفط الخام في حقوله ويشكل مانسبته (15%) من الانتاج الكلي للعراق ويصدر نحو (550) ألف برميل يومياً عبر ميناء جيهان التركي (السدخان ,2010 : صفحات متفرقة) . بما في ذلك نحو (430) ألف برميل يومياً من حقول كركوك

(حقل كركوك , باي حسن ,جمبور ,عجيل ,خباز) والمناطق المتنازع عليها (وزارة النفط – بيانات غير منشورة , 2014 : صفحات متفرقة). كما يتم استخراج الغاز الطبيعي من حقل خورمور بواقع (335) مليون قدم مكعب والذي يعادل 9.8 ملايين متر مكعب / يوم وذلك لتوليد مانسبته 70% من الطاقة الكهربائية والذي تقدر قيمته حوالي 6.7 مليار دولار في السنة بافتراض سعر المتر المكعب من الغاز 2 دولار /م3 , كما يتم تزويد سوق أقليم كردستان بما يقارب 1500 طن من الغاز المسال من شركة غاز الشمال في كركوك فضلاً عن بعض حقول الغاز في كردستان (خنسى , 2016 ,) www.gulan-media.com

من خلال ما تقدم نستطيع القول إن موارد الأقليم من النفط مع كركوك والمناطق المتنازع عليها يشكل حوالي مليون برميل يومياً , ويشكل ما نسبته 35% من الانتاج الكلي للعراق , كل هذه الارقام تؤكد على اهمية موقع أقليم كردستان وكركوك وكذلك المناطق المتنازع عليها على خريطة الطاقة وعلى الصناعة النفطية والغازية.

ثانياً : المقومات الزراعية والصناعية :

يعد القطاع الزراعي في أقليم كردستان من القطاعات الحيوية والاستراتيجية لما يتميز به من مناخ ملائم ووفرة المصادر المائية والتربة الصالحة للزراعة .

إذ نلاحظ من الجدول (1) إن مجموع المساحات الزراعية لأقليم كردستان بلغت عام 2012 نحو (17,161,608) دونماً منها (6143167) دونماً صالحة للزراعة . كما ان الاراضي الزراعية الديمية والمروية بلغت (5,473,552) دونماً و(669,624) دونماً على التوالي , ومن اهم المحاصيل الاستراتيجية التي تتم زراعتها هي الحنطة والشعير . اذ بلغت كمية الانتاج منها (1,097,427) طناً و(610,118) طناً على التوالي عام 2012 , وهي كمية قليلة لاتفي بالطلب المحلي وتم تعويض النقص من خلال الاستيرادات .

جدول (1)

مساحات الاراضي الزراعية في محافظات أقليم كردستان عام 2012 (دونم)

المحافظات	المساحة الكلية	الاراضي الصالحة للزراعة	الاراضي الديمية	الاراضي المروية
أربيل	6056480	2505120	2322580	182540
دهوك	3725592	1206168	1019568	186600
السليمانية	4171232	1167996	930800	237196
كرميان	3208304	1263892	1200604	63288
المجموع	6 17161608	6143167	5473552	669624

المصدر :وزارة التخطيط – كردستان ,(2017), " مساحات الاراضي الزراعية في محافظات أقليم كردستان", (دليل المؤشرات الاحصائية ,هيأة احصاء أقليم كردستان , أقليم كردستان) , ص3 .

كما ان أقليم كردستان يتمتع بوجود مساحات شاسعة من الغابات (الطبيعية والصناعية) تقدر مساحتها بنحو (4,292,306) دونمات عام 2014 (وزارة التخطيط – كردستان , 2017 : بلا صفحة) . كما ان الثروة الحيوانية تمثل ثروة مهمة للأقليم والتي يمكن ان تسهم في زيادة وتطور الدخل القومي , ومصدر غذائي للسكان , ومصدر من مصادر المواد الأولية للصناعة . اذ نلاحظ من الجدول (2) إن مجموع عدد الحيازات بلغ عام 2010 (52,166) حيازة وقد شكلت الاغنام النسبة الاكبر من مجموع الحيازات بواقع (1,931,400) رأس ,

وقد تصدرت السليمانية المرتبة الاولى , اما مجموع حيازات الأقليم من الماعز فقد بلغت (1,026,553) راس , والابقار (223042) رأس , والجاموس (1819) راس وكما موضح في الجدول الاتي .

جدول (2)

الثروة الحيوانية في أقليم كردستان عام 2012

المحافظات	عدد الحيازات	الجاموس	البقر	ماعز	اغنام
أربيل	18011	33	11432	356568	416995
السليمانية	19502	1329	159438	375548	792168
دهوك	14653	457	52172	294437	722237
المجموع	52166	1819	223042	1026553	1931400

المصدر :وزارة التخطيط – كردستان ,(2017), " الثروة الحيوانية في أقليم كردستان", (دليل المؤشرات الاحصائية ,هيأة احصاء أقليم كردستان , أقليم كردستان) ,ص2 .

من خلال ما تقدم نستطيع القول على الرغم من الاهمية التي يحظى بها القطاع الزراعي في مجال التنويع الاقتصادي الا إن هناك جملة من المشكلات والعوائق التي تعوق تطور هذا القطاع والاحصاءات الرسمية التي تصدر من وزارة الزراعة في حكومة أقليم كردستان قد اوضحت ان الانتاج الزراعي لم يصل الى المستوى المطلوب لتلبية الحاجات الغذائية للسكان .

اما بالنسبة الى القطاع الصناعي فيعد هو الاخر ركناً اساسياً للتقدم الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق رفاهية الافراد ومصدراً أساسياً للتنويع الاقتصادي الى جانب القطاع الزراعي .اذ يمتلك أقليم كردستان العديد من المصانع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وهذه الزيادة تعود بدايتها الى النصف الثاني من القرن العشرين بسبب زيادة الايرادات النفطية من جهة وزيادة التخصيصات الاستثمارية لوزارة الصناعة من جهة اخرى .

جدول (3)

المنشأة الصناعية في أقليم كردستان عام 2012 (مليون دينار)

المحافظات	المنشآت الصغيرة			المنشآت المتوسطة			المنشآت الكبيرة		
	عدد المنشآت	عدد العاملين	قيمة الانتاج الاجمالي	عدد المنشآت	عدد العاملين	قيمة الانتاج الاجمالي	عدد المنشآت	عدد العاملين	قيمة الانتاج الاجمالي
دهوك	1632	5966	250286	26	379	32388	10	434	54654
السليمانية	6304	16793	404454	146	1879	152335	49	4550	49821
أربيل	3357	11898	630939	53	781	184555	30	3236	531676
المجموع	11293	34657	1,285679	225	3039	369277	89	8220	696151

المصدر :وزارة التخطيط – كردستان ,(2017), " احصاءات المنشآت الصناعية في أقليم كردستان", (دليل المؤشرات الاحصائية , اعداد متفرقة ,هيأة احصاء أقليم كردستان , أقليم كردستان) ,ص3.

يلاحظ من الجدول (3) ان عدد المنشأت الصناعية العاملة في أقليم كردستان بلغ (11,617) منشأة توزعت الى (11,293) منشأة صناعية صغيرة ,وتصدرت محافظة السليمانية المرتبة الاولى من حيث عدد المنشات الصناعية إلصغيرة بواقع (6,304) منشأة . في حين بلغ عدد المنشات الصناعية المتوسطة (235) منشأة

وتصدرت محافظة السليمانية المرتبة الاولى بواقع (146) منشأة تليها محافظة أربيل ومحافظة دهوك بواقع (53) و(26) منشأة على التوالي . اما المنشات الكبيرة فقد بلغ عددها في أقليم كردستان (89) منشأة , كان نصيب محافظة السليمانية منها (49) منشأة تليها محافظة أربيل (30) منشأة ومحافظة دهوك (10) منشات . اما قيمة الانتاج الاجمالي للمصانع الصغيرة فقد بلغت (1,285,679) مليون دينار , والمصانع المتوسطة (369,277) مليون دينار , والمصانع الكبيرة (696,151) مليون دينار . إذ أتخذت حكومة الأقليم عدداً من القوانين والتشريعات لجذب الاستثمارات فضلاً عن إزالة العوائق التي تقف عائقاً امام جذب الاستثمارات وكذلك توفير مناخ جاذب امام رؤوس الاموال المحلية والاجنبية وبهذا فسحت المجال امام توظيف الاموال الوطنية والاجنبية في مختلف القطاعات . والجدير بالذكر توجد هنالك ثلاثة انماط من الصناعات هي :

1. صناعة البتروكيمياويات وهي موجودة في أقليم كردستان فضلاً عن توافر الموارد التي تؤهله لاقامة هذه الصناعة .

2. صناعة التكرير والغاز الطبيعي اللذين يشكلان ثروة هائلة ومدخلات في العديد من الانشطة الاقتصادية والصناعات ومورد اقتصادي مهم للدولة , الا ان الأقليم يمتلك مصفى واحداً فقط وهو مصفى السليمانية الذي تم إنشاؤه عام 1994 بطاقة انتاجية تبلغ (10,000) برميل/ يومياً (عبدالرضا ومحمد , 2016 :19) , وهي نسبة ضئيلة جداً لا تكفي لسد حاجة الأقليم .

3. القاعدة الصناعية غير النفطية , إذ تعتمد حكومة الأقليم على هذه القاعدة الصناعية الى جانب القطاع الاستخراجي كونه من العوامل الاساسية ذات التأثير الكبير في قوة الأقليم الجيو ستراتيجية.

من خلال ما تقدم نستطيع القول على الرغم من الأهمية الاقتصادية الكبيرة التي يحظى بها القطاع الصناعي في مجال التنويع الاقتصادي في مجال تشغيل الأيدي العاملة وتكوين الدخل القومي وخلق نمو اقتصادي كبير، ووجود روابط خلفية وأمامية قوية في القطاع الصناعي ووجود علاقة قوية بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى ، الا انه ليس هناك أهتمام واضح وكبير في هذا القطاع فضلا عن الادارة المركزية والتقييدات الكثيرة و ضعف الصلاحيات و ضعف المحاسبة على النتائج و ضعف روح المبادرة و تحمل المسؤولية ، وان اهم ما يميز هذا القطاع هو عدم وجود استثمارات كافية سواء كانت حكومية ام عائدة للقطاع الخاص للنهوض به . كما وان لهذا القطاع دور مهم من خلال الروابط الامامية والخلفية مع القطاعات الاقتصادية الاخرى والمساهمة في معالجة اختلال الهيكل الاقتصادي وتحسين ميزان المدفوعات من خلال أحلال الواردات و تشجيع الصادرات و استيعاب الأيدي العاملة وتحسين المستوى المعاشي. لقد عانى هذا القطاع الكثير من المشاكلات التي حالت دون تطويره، بل الى اكثر من ذلك دون استمراره و توقف النسبة العظمى منها بشكل كلي مما شل حركة التنمية الصناعية في اقتصاد الأقليم، الامر الذي أدى الى توجه السوق نحو السلع الاجنبية، و تزامن ذلك مع انهيار البنية الاقتصادية والانفتاح غير المسبوق على العالم الخارجي .

ثالثاً : المقومات السياحية :

يكتسب قطاع السياحة في أقليم كردستان أهمية لا تقل عن باقي القطاعات الاقتصادية الاخرى وقد أحتل هذا القطاع مكانه متميزة في الأقليم نظراً لتوافر العوامل التالية :

1. الاستقرار الامني والسياسي .

2. إصدار القوانين والتشريعات وإزالة العوائق التي تقف عائقاً أمام توفير مناخ جاذب لرؤوس الاموال المحلية والاجنبية
3. الموقع الجغرافي فضلاً عن توافر الموارد المائية والغطاء النباتي .
4. الامكانات البشرية فضلاً عن الامكانات الطبيعية والاثرية والحضارية والدينية وبعدها التاريخية للمستوطنات البشرية فضلاً عن وجود العديد من الكهوف (كهف شنايدر ,وكهف هزارميرد وغيرها) .

وهذا ما دفع الاستثمارات الاجنبية الى زيادة الاقبال على القطاع السياحي لأقليم كردستان , اذ حظي هذا القطاع بأهتمام كبير من قبل المستثمرين سواء كانوا أجانب ام عراقيين , اذ بلغ عدد المشروعات الاستثمارية في محافظة أربيل (39) مشروعا عام 2012 منها (32) مشروعاً محلياً و(3) أجنبية واربعة مشتركة , في حين بلغ عدد المشروعات الاستثمارية في محافظة السليمانية (9) إجازات استثمارية كانت من نصيب مستثمرين عراقيين . اما المشروعات الاستثمارية في محافظة دهوك فقد بلغ عدد المشروعات السياحية فيها (21) مشروعاً منها (20) مشروعاً تعود الى مستثمرين عراقيين والاخير لمستثمر اجنبي (زكي وحسن ,2014: 18) .

هذا الاقبال المتزايد على الاستثمار في القطاع السياحي قد شجع على زيادة اقبال السياح الى محافظات الأقليم بحيث أصبح عدد الفنادق لا يكفي لاستيعاب عدد السياح , إذ تم تقدير عدد الفنادق اللازمة بحدود (100) فندق وهذا الاقبال المتزايد دفع حكومة الأقليم الى ادخاله ضمن خطة التنمية الاقتصادية في الأقليم , لما يشكله من مورد مهم للأقليم بإيراداته فضلاً عن توافر فرص عمل في هذا القطاع .

رابعاً : موارد الأقليم من السلطة الاتحادية :

أقليم كردستان أقليم معترف به قانونا بعد عام 1974 بعد ان منح الحكم الذاتي وكان يسمى منطقة الحكم الذاتي , استمر هذا الوضع الى عام 1991 بعد ذلك فرضت الامم المتحدة منطقة حظر جوي على منطقة الحكم الذاتي خلال هذه المدة من 1991 – 2003 اصبح الاكراد يأخذون 20% من برنامج النفط مقابل الغذاء فضلاً عن موارد المنافذ الحدودية واصبحوا اقتصادياً اقوى من المركز الذي كان يخضع للحصار , بعد عام 2003 أصبح أقليماً وضمن نظام فيدرالي اقرتهُ أعلى وثيقة قانونية تحكم الدولة العراقية الا وهي الدستور العراقي , اذ يتمتع الأقليم بحقوق وإمتيازات على الصعيد الوطني (على مستوى العراق) والمحلي (أقليم كردستان) استنادا الى الدستور العراقي وسوف نعرض بعض الموارد الدستورية التي تبين بعض المكتسبات التي يحصل عليها الأقليم على وفق الدستور العراقي (الدستور العراقي , 2005 :) www.cabinet.iq.

(1) المادة (111) : نصت "النفط والغاز هو ملك الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات" وهذا مكتسب مهم للأقليم من خلال جعلهم يشاركون المحافظات المنتجة للنفط في عوائدها النفطية بعيده عن اثاره السلبية سواء كانت على البيئة ام الصحة .

(2) المادة (112) : نصت "تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقليم والمحافظات المنتجة على ان توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع محافظات البلاد " اذ نصت هذه المادة على ادارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومة الأقليم والمحافظات المنتجة على ان توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع انحاء البلاد .

(3) المادة (114) – اولاً : نصت "تتم ادارة الكمارك بالتنسيق مع حكومة الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في أقليم وينظم ذلك وفق قانون "

بالتالي نستطيع القول إن أقليم كردستان حصل على صلاحيات حكومية وادارية واسعة تمثل بعضها بمشاركة حكومة الأقليم مع الحكومة الاتحادية والاخرى حصرية بحكومة الأقليم .

كما حدد قانون الموازنة العامة نسبة (17%) لأقليم كردستان من مجموع الانفاق الفعلي للموازنة الاتحادية , الا إن وثائق مسودة الموازنة العامة لعام 2018 اوضحت تخفيض هذه النسبة الى 12.67% لأقليم كردستان (كتابات , 2017) . والتي تشكل نسبة 95% من ايرادات حكومة أقليم كردستان فضلا عن تخصيص نسبة من تخصيصات القوات البرية الاتحادية للجيش العراقي الى قوات البيشمركة بوصفها جزءاً من المنظومة الأمنية العراقية بما يضمن رواتب قوات البيشمركة . وكذلك تامين المستحقات المالية لموظفي ومنتسبي الأقليم الذين تقدر اعدادهم نحو (1.2) مليون موظف ومنتسب تصل مستحقاتهم المالية نحو (897,500) مليون دينار عراقي ضمن حصة الأقليم المقررة في الموازنة الاتحادية . وتلتزم الحكومة الاتحادية باطلاق استحقاقات أقليم كردستان في الموازنة الاتحادية وحسب نسبة الايرادات المتحققة من تصدير النفط الخام على وفق الكميات المحددة في حال تحقق الفقرات التالية وبخلاف ذلك فان الحكومة الاتحادية تعد غير ملتزمة للأقليم وهذه الفقرات هي (وزارة المالية – دائرة الموازنات , 2012 : صفحات متفرقة) :

- موارد الحكومة الاتحادية من الأقليم : يقوم ديوان الرقابة المالية للحكومة الاتحادية بالتنسيق مع ديوان الرقابة المالية لأقليم كردستان باحتساب وتحديد الايرادات الاتحادية المتحصلة في الأقليم (الكمركية والضرائب والمنافذ الحدودية وغيرها) لهذه السنة وتقوم وزارة المالية الكردية بتحويلها الى وزارة المالية للحكومة الاتحادية بشكل شهري. وفي حالة تخلف ديوان الرقابة المالية في أقليم كردستان عن تسديد الايرادات الاتحادية المتحققة الى الحكومة الاتحادية يقوم ديوان الرقابة المالية الاتحادية باحتساب وتحديد الايرادات المتحصلة من الأقليم بالتنسيق مع الهيأة العامة للضرائب ,او الهيأة العامة للكمارك والجهات المعنية الاخرى وتجري التسوية لاحقاً فضلا عن استقطاع الحصة المحددة .
- تلتزم حكومة الأقليم بتصدير نفط خام من حقول الأقليم بما لا يقل عن (250) الف برميل /يومياً وتسويقها عن طريق شركة سومو حصراً وتسلم الايرادات الى وزارة المالية الاتحادية , كما تلتزم حكومة الأقليم بنقل وتسويق (300) الف برميل /يومياً من النفط الخام المنتج من حقول محافظة كركوك عن طريق شركة تسويق النفط سومو وتسلم الايرادات الى وزارة المالية .

والجدير بالذكر ان عدم التزام الحكومة الاتحادية في ارسال حصة الأقليم شهريا ابتداء من عام 2014 ولاسيما بعد تراجع مستويات اسعار النفط الخام في العالم فضلا عن الحرب التي يخوضها العراق ضد داعش والتي انعكست سلبا على موازنة العراق والأقليم , إذ لم تحصل حكومة أقليم كردستان في عام 2015 سوى على 450 مليون دولار والتي تقدر بحدود نصف نسبة 17% وهذا ما دفع حكومة الأقليم الى إستئناف بيع الجزء الاكبر من نفطها بطريقة مستقلة إذ صدر الأقليم عام 2015 بحدود 12 مليون برميل من النفط الخام عبر ميناء جيهان التركي ولم تتسلم (شركة سومو) سوى 5 ملايين دولار منها (فتح الله , 2015 : بلا) .

المبحث الثالث :

مستقبل أقليم كردستان العراق رؤية ضمن المعطيات والمتغيرات

كردستان هي عبارة عن جغرافية عابرة لحدود العراق وأيران وتركيا وسوريا , يعيش على ارضها 25 مليون انسان حصه العراق منهم 6 ملايين نسمة ,ورقعة جغرافية تمتد بين محافظات أربيل والسليمانية ودهوك حدود منطقة الحكم الذاتي لعام 1974 والذي لم يتم تنفيذه بصورة صحيحة مما جعل الصراع يستمر الى عام 1991 بعد حرب الخليج الاولى عام 1991 حقق الاكراد دويلة خاصة بهم حمتها الامم المتحدة والولايات المتحدة الامريكية وادام استقرارها نظام سياسي وقوى حزبية وعسكرية (البيشمركة) مولتها الامم المتحدة من برنامج النفط مقابل الغذاء فضلا عن واردات المنطقة من الرسوم الكمركية والضرائب وموارد تجارية أخرى حتى أصبحت عملة الأقليم تختلف عن عملة المركز (الدينار العراقي السويسري زائداً الدولار) الممنوع من الاستخدام في العراق انذاك من خلال ذلك حققت منطقة كردستان العراق مستوى عالياً من الاستقلال في الجوانب الاقتصادية والسياسية والعسكرية استمر ذلك لغاية عام 2003 الفترة الذهبية لتأسيس كيان كردي في شمال العراق الا إن الاكراد لم يفعلوا ذلك على الرغم من توافر الكثير من العوامل المساعدة بسبب الرفض الأقليمي والدولي وسيطرت حكومة المركز على كركوك الغنية بالنفط.

بعد عام 2003 وسقوط النظام السابق تم دمج الكرد في العملية السياسية ومنحهم نظاماً فدرالياً على وفق الدستور العراقي الجديد وسط تحفيز امريكي والنظم الأقليمية الاخرى هذا الاندماج قاد الى مشاركة سياسية مع المركز وحصة من الموازنة العامة للدولة البالغة 17% على ان تلتزم بالدستور والقانون الذي شاركت في كتابتهُ , واستمر هذا الوضع لغاية 2014 .

وعند دخول داعش وإحتلالها لأجزاء من العراق في حزيران عام 2014 ,وسع الاكراد سيطرتهم العسكرية والاقتصادية لتشمل جميع الاراضي المتنازع عليها ومن ضمنها محافظة كركوك الغنية بالثروة النفطية , وبدأ العد التنازلي في محاولة الانفكاك عن المركز ساعدها في ذلك انشغال حكومة المركز في محاربة داعش , فضلاً عن الجانب الاقتصادي الذي تمتع به أقليم كردستان والتي تعدت إمكانات المركز بعد عام 1991 خلال فترة الحصار الاقتصادي ولغاية 2003 وبعد ذلك تمتع الأقليم بقوة اقتصادية مؤثرة من حصة الأقليم من الموازنة البالغة 17% من الموازنة الاتحادية , فضلاً عن موارد المنافذ الحدودية والمطارات وتهريب النفط , فاصبح كردستان العراق بعد عام 2014 شبه دويله غير معلنه لها اقتصاد قوي وسلطة سياسية تنافس المركز وقوة عسكرية مستقلة , من خلال تصدير النفط خارج نطاق الدولة والسيطرة على موارد الأقليم المتأتية من الرسوم الكمركية وجباية الضرائب والتهريب المنظم , والسيطرة على حقول كركوك بعد عام 2014 . الامر الذي دفع سلطة الأقليم الى إعلان الاستفتاء ومحاولة الانفصال الامر الذي ادى الى قطع واردات الأقليم من الموازنة وتقليل نسبتها الى 12% بعد فشل الاستفتاء فضلاً عن تدهور العلاقة مع المركز .

ان الوضع الجديد بعد الاستفتاء وتدهور الوضع الاقتصادي قد فتح الباب إمام تدخلات أقليمية ودولية ومحلية نتج عنها :

1. ان المتغير الاقتصادي الذي أدى دوراً في محاولة الانفصال اصبح المتغير الرئيس في فشل الاستفتاء ومحاولة الانفصال بعد سيطرة المركز على نفط كركوك والمنافذ الحدودية والمطارات .

2. لن يكون العراق بعد الاستفتاء وبعد القضاء على داعش واستعادة المناطق المتنازع عليها كما كان قبله إذ يقف امام وقائع جيوسياسية واقتصادية جديدة شكلت مفصلاً جوهريا في مستقبل الوضع السياسي والاقتصادي والجغرافي للأقليم هذا المتغير لم يكن جاهزا منذ تأسيس الدولة العراقية وبداية الصراع الكردي مع المركز .

3. لن يكون للأقليم بعد الاستفتاء كما كان قبله , إذ يقف امام متغيرات جيوسياسية واقتصادية اسهمت في وجود سلوكيات القادة الجدد في الأقليم وسلوكيات المجتمع الكردي الرافض للقيادات القديمة واحزابها الحاكمة , فضلاً عن الخلاف الحاد بين الاحزاب الحاكمة للاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني والحراك الشعبي في منطقة كردستان .

ان الخيارات المطروحة لمستقبل أقليم كردستان على وفق ما تقدم من عرض لتاريخ القضية الكردية والواقع الاقتصادي الماضي والحاضر لها , ومن خلال جملة المعطيات فان هناك جملة من الحقائق التي سوف تشكل منطلقاً اساسياً لمستقبل الأقليم وهي :

1. لن يكون النظام السياسي العراقي بعد الاستفتاء كما كان قبله إذ اصبح أمام وقائع جيوسياسية واقتصادية جديدة .

2. لن يكون أقليم كردستان بعد الاستفتاء واستعادة سلطة المركز كما كان قبله بعد سيطرة المركز على كركوك والمناطق المتنازع عليها .

3. ان الاستفتاء لم يكن خياراً ستراتيجياً وانما كان شعاراً من اجل ادامة السلطة البرزانية والحصول على المزيد من المكاسب والاستمرار في السلطة بعد نهاية ولاية رئيس الأقليم .

4. وضع كركوك الغنية بالنفط يؤدي يؤدي مؤثراً في مستقبل أقليم كردستان وعلى وفق حكومة الأقليم يبلغ احتياطي نفط كركوك (60) مليار برميل، وترى ان هنالك كمية مماثلة في المناطق الأخرى.

5. تعامل الجيل الجديد من قادة الكرد سوف يؤدي دوراً استراتيجياً مقارباً للاسلوب القديم .

6. العالم الحر الديمقراطي والأمم المتحدة والدول الأقليمية أيران وتركيا لم تدعم استفتاء الأقليم واقامة دولة كردية في شمال العراق .

7. ضعف سلطة الأقليم والغاء الكيان شبه المستقل للاكراد .

8. ما زالت الازمة الناتجة عن الاستفتاء في بدايتها , وهناك أمور عديدة وخيارات تطرح حول مستقبل أقليم كردستان هي .

أ- خيار الانفصال واقامة الدولة القومية :

هذا الخيار كان من الخيارات المطروحة في سياسة الأقليم الداخلية وللاسباب التالية :

1- قوة الاقتصاد الكردستاني الذي بدأ يقوى منذ عام 1991 الى عام 2014 من حيث إعتماد الأقليم على قرارات اممية منذ عام 1991 الى عام 2003 إذ حصل الأقليم على حصة من برنامج النفط مقابل الغذاء فضلاً عن الموارد الاقتصادية للأقليم مما جعله اقوى اقتصادياً من المركز . بعد عام 2003 (فترة الازدهار الاقتصادي) التي دامت عشر سنوات إعتمد الأقليم على حصة من الموازنة البالغة 17% والوضع الفدرالي الذي تأسس على وفق الدستور العراقي 2005 ,الامر الذي جعل الأقليم يتمكن من السيطرة على عمليات استخراج النفط الخام وموارد المنافذ الحدودية والتهريب المنظم .

2- ضعف حكومة المركز من خلال فرض حصار اقتصادي على العراق ومنع المركز من التدخل في الأقليم عسكرياً من خلال منع الطيران العسكري في أجواء الأقليم .

3- هذا الخيارعلى وفق معطيات البحث استبعد بعد تحرير المناطق المحتلة من قبل داعش واسترجاع كركوك والسيطرة على الحقول النفطية وواردات المنافذ الحدودية والمطارات ناهيك عن الاوضاع الاقتصادية الصعبة في الأقليم , اذ باتت أزمة الديون تشكل منعطفاً خطيراً على مستقبل أقليم كردستان , إذ يعاني أقليم كردستان العراق من مشكلات مالية خطيرة ناجمة عن تفاقم الديون الخارجية والعقود النفطية والغازية المجحفة والسياسة المالية الفاشلة. فقد تجاوزت مديونية الأقليم (22) مليار دولار، وهي ما تشكل 83% من الناتج المحلي الإجمالي للأقليم أي ان المعدل السنوي لدخل الفرد الكردي 4650 دولارا ومعدل ديونه 3860 دولارا (مجيد , 2017: بدون صفحة). ان هذا المبلغ هائل مقارنة بالإمكانات التجارية والمالية للأقليم، كما انه يثير مشكلة خطيرة أمام السياسة المالية للدولة القادمة. وبالتالي ستصبح أربيل في حالة الانفصال مدينةً لبغداد بحدود 19.2 مليار دولار وهو ماسيؤدي الى زيادة حجم الديون الكردية 41.2 مليار , أي 155% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة الجديدة وبالتالي اصبح خيار الانفصال مستبعداً على وفق المتغيرات الاقتصادية و السياسية المحلية والأقليمية والدولية .

ب- خيار الاندماج والتفكك : هذا الخيار اصبح من الخيارات المطروحة بعد عام 2017 والذي اخذ بعداً مؤثراً على وفق معطيات الدراسة التي تؤكد ان هنالك خلافاً قوياً بين الاحزاب الكردية المسيطرة على المشهد السياسي وهناك حراك شعبي كردي ضد السلطة القديمة للأقليم المتمثلة بظهور جيل جديد من السياسيين يسعون الى حل جذري لمشكلة الأقليم , فضلاً عن ضعف اقتصاد الأقليم بسبب سيطرة الدولة على منابع النفط والمنافذ الحدودية وانهيار اسعار النفط التي تزامنت مع ايقاف رواتب موظفي الأقليم من قبل حكومة بغداد ومن ثم اصبحت الرواتب رهينة لمبيعات النفط وواردات الأقليم والكمية المصدرة من النفط بسبب طبيعة اقتصاده الريعي ، فضلاً عن ذلك تم تقليص الرواتب بنسبة تتراوح ما بين (15% ـ 25%) وتقليصها بنسبة (75%) من رواتب الدرجات الخاصة لخفض عبء الأجور الشهرية عن كاهل حكومة الأقليم البالغة قيمتها 875 مليار دينار عراقي (800 مليون دولار) (العمران , 2016 : بدون صفحة). وهو ما ادى الى تصاعد الاحتجاجات في الأقليم بعد ان كشفت الحكومة عن إجراءات تقشفية لتجنب انهيار الاقتصاد . فضلا عن تدهور قطاعي السياحة والتجارة، ناهيك عن الفساد المستشري كما هو الحال في بغداد ، وفاقم الازمة الاقتصادية رفض الحكومة المركزية في بغداد دفع 17% من عائدات النفط لأقليم كردستان وكذلك تقليص المركز حصة الأقليم من الموازنة الى 12% . هذا الخيار يبقى مطروحاً لحين حل مشكلة الأقليم مع المركز .

ج- خيار الأقليم الفدرالي : هذا الخيار مدعوم على وفق الدستور العراقي لعام 2005 ومدعوم دولياً من قبل الامم المتحدة والدول الكبرى , وأقليمياً على النحو من التوجس, فضلاً عن كونه النظام الذي وافق عليه اغلبية الشعب الكردي والذي جعل من الأقليم جزءاً من النظام السياسي منذ عام 1991 ولغاية 2014 والمتكون من ثلاث محافظات دهوك وسليمانية وأربيل) بعد تعزيز الاقتصاد الكردي بنسبة عادلة من الموازنة وفتح المنافذ الحدودية والمطارات وعليه فان البحث على وفق معطياته مع الخيار الفدرالية .

المصادر :

1- ابو بكر , احمد عثمان , (1998) , "كردستان في عهد الاسلام بعد الحرب العالمية الاولى " , الطبعة الاولى , السليمانية , العراق .

2- الامير , فؤاد قاسم ,(2012), "الجديد في القضية النفطية العراقية " ,(الطبعة الاولى ,دار الغد للنشر بغداد)

3-الامير , فؤاد قاسم ,(2013), "ملاحظات حول الجديد في عقود النفط والغاز الموقعة من قبل أقليم كردستان والسياسة النفطية للأقليم " ,(الطبعة الاولى ,دار الغد للنشر , بغداد) .

4- البرزاني , مسعود ,(2002), "البرزاني والحركة التحريرية الكردية – ثورة ايلول 1961-1975" , الطبعة الاولى , أربيل , العراق .

5- الجادري ,كافي سلمان ,(2014), "موقف الحكومة العراقية من القضية الكردية في العراق" , الطبعة الاولى , بغداد , العراق .

6-جريدة الوقائع العراقية , (2005) , "الدستور العراقي 2005" .

7-جواد , سعد ناجي , (1990) , "العراق والمسالة الكردية 1958-1970" , الطبعة الاولى , لندن.

8-حربي ,علاء جاسم واخرون ,(2002), "تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968" , الجزء الخامس , الطبعة الاولى , بغداد , العراق .

9-خنسى , بيوار ,(2016)," شركة كردستان للغاز الطبيعي" , مقالة متاحة على الانترنيت www.gulan-media.com

10- الدرة , محمد ,(1999), "القضية الكردية" , الطبعة الاولى , بيروت , لبنان .

11- زكي , عبداللطيف شهاب وتغريد سعيد حسن ,(2014) , " الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع السياحي : دراسة عن أقليم كردستان العراق" , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد 41.

12- السدخان , ضحى لعيبي كاظم ,(2013),"الاهمية الاستراتيجية للنفط العراقي للمدة 1970-2010" ,اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الاداب – جامعة البصرة , قسم الجغرافية .

13- شامي , بدر حسين ,(2000) , "الاتحاد الاوربي وقضية الاكراد" مجلة السياسة الدولية , العدد 135 .

14- الطائي , شوال عبدالجبار ,(2012) , "المتغيرات السياسية التركية تجاه المشكلة الكردية 1999-2006" مجلة دراسات أقليمية , العدد(1) , كانون الثاني , السنة الرابعة .

15- عبدالرضا , نبيل جعفر ومصطفى عبدالله محمد , (2016) , "المسارات العكسية للنفط العراقي" , الطبعة الاولى , البصرة , العراق .

16-العمران , عامر , (2016) , "الازمة الاقتصادية في أقليم كردستان العراق .. الى اين" , مركز الروابط للدراسات الاستراتيجية والسياسية , مقالة متاحة عل الانترنيت .
http://rawabetcenter.com/archives/22899

17- فتح الله , هادي , (2015),"مستقبل قطاع النفط الكردستاني" , مقالة متاحة على الانترنيت www.noonpost.org

18- فيصل , غازي ,(2013) ,"موقف الحكومات التركية بشان مسالة الكرد . دراسة تاريخية 1923-2013" , دار الحكمة ,الطبعة الاولى , بغداد , العراق .

19- كتابات , (2017) ," بغداد تخفض حصة أقليم كردستان في موازنة 2018 الى 12%" , مقالة متاحة على الانترنيت www.kitabat.com

20- محفوظ , عقيل ,(2012) ,"تركيا والاكراد – كيف تتعامل تركيا مع المسالة الكردية , المركز العربي للابحاث والدراسات .

21- مجيد , كامل , (2016) , " دولة مسعود البرزاني " , مقالة متاحة على الانترنيت . http://www.raialyoum.com/?p=567368

22- موقع حكومة أقليم كردستان ,(2017) ,"الدستور العراقي 2005" , أقليم كردستان .

23- وزارة التخطيط – كردستان ,(2017) ," دليل المؤشرات الاحصائية" ,(هيئة احصاء أقليم كردستان , حكومة أقليم كردستان) .

24- وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء ,(2012) ," احصاء المنشأة الصناعية لأقليم كردستان لسنة 2012" , هيئة احصاء أقليم كردستان , مدير الاحصاء الصناعية , أقليم كردستان .

25-وزارة الصناعة العراقية ,(2010) ,"واقع الثروة المعدنية في العراق وافاق تطويرها" ,(هيئة المسح الجيلوجي العراقية , بغداد , العراق) .

26- وزارة المالية , (2012) , دائرة الموزنات , الحسابات الختامية للسنوات (2012-2013) , (وزارة المالية , بغداد – العراق) .

27- وزارة النفط ,(2014), الدائرة الفنية , قسم المتابعة , (بيانات غير منشورة) , بغداد , العراق .

28 - The Repulic of Kurdistan , fifty years cater , international . (1999) , Journal . F . kurdis studies .